Challenges of Social Tourist Development Karbala as a Sample

تَحَدّيَاتِ الّتَنمِيَةِ الّسِياَحِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ - كَرْبَلاءَ أنموذَجَاً -

جعفر عمران محمد سعيد الطريحي
جامعة كربلاء / كلية العلوم السياحيّة

المستخلص:

تعد زراعة النخيل من أقدم الزراعات في العراق (بلاد وادي الرافدين)، ومنذ مئات الآلآف من السنين، فهي تشكّل حوالي الثلث من اقتصاد العراق في السابق، كون العراق يعتمد في اقتصاده على القطاع النفطي بالدرجة الأولى والقطاع الزراعي بالدرجة الثانية، والقطاع الصناعي بالدرجة الثالثة ولكن بشكل أقل، وفيما بعد العام 2001م بدأ يفكّر العراق أنَّ هناك عائدات كبيرة إذا ما إشتغل بالشكل الصحيح إذ أنَّ هناك دولاً تعتمد في بناء اقتصادها إعتماداً كليّاً على الواردات من العمل السياحي والّتي تصل في بعض الأحيان (9% - 7%).

وهناك غياب في مفهوم السياحة الريفيّة للمجتمع العراقي عموماً وللمجتمع الكربلائي خصوصاً، ففيها من المناطق والمناظر الجميلة الّتي تتمتّع بالهدوء والسكينة والصفاء والراحة والإستجمام والإبتعاد عن ضوضاء المدن وصخبها وتبعاً لذلك يمكن أن تنشّط فيها السياحة الزراعيّة والترفيهيّة والسياحة المائيّة لوجود المقوّمات والمؤهّلات من الجداول العريضة نسبيّاً الّتي تساعد السائح في أخذ قسطٍ من الراحة والمتعة والتجوّل عبر الزوارق والمشاحيف الصغيرة. وكذلك تنشيط سياحة الصيد النهري والبرّي للطيور. وينعكس ذلك أيضاً على إضافة طرق بريّة تربط البساتين ببعضها وتسّل حركة النقل وتخفّض من التكاليف للمشاريع التي ستقام بها ويمكن الإستفادة منها أيضاً في التخفيف من الضغط المروري في الشوارع الرئيسيّة في أيّام الزيارات المليونيّة الّتي تتّسم بها هذه المحافظة.

وللبساتين فوائد كثيرة منها هي المحافظة على البيئة الطبيعيّة والثروة الوطنيّة الّتي تساعد على تنمية عدّة مشاريع اقتصاديّة زراعيّة واقتصاديّة سياحيّة واقتصاديّة ثقافيّة تنشر عادات وتقاليد المجتمع المحلّي وتساعده في زيادة وعيه وثقافته بالتّماس المباشر مع السائح والزائر لهذه المناطق وترفع من قيمته الحضاريّة والاقتصاديّة. وقد خلص البحث إلى أن نأخذ أنموذجاً لمشروع معصرة صغيرة لإنتاج الدبس وحساب عمليّات الانتاج والاستهلاك وعمليّة تسويق البضاعة المنتجة من النخيل والاستفادة القصوى من هذه المادّة الغذائيّة الّتي تشّكل المادّة الاساسيّة لما تحمل من قيمة غذائيّة للإنسان وبإعتبارها منافسة لباقي أنواع التمور في الوطن العربي والعالمي.

Abstract:

For thousands of years, palm cultivation is one of the oldest plantations in the world , specifically, in the land of Mesopotamia. It constitutes about one third of Iraq's economy in the past. In fact, Iraq relies on oil industry as a main resource for its economy, secondly agriculture, and thirdly industrial sector . However, later in 2001, it has been thought that tourism can be invested as it effectively promotes economy by directing efforts towards the development of this sector like many countries which are known for their complete reliance on tourist imports which are approximately estimated at (7% - 9 %).

The concept of Rural Tourism is obviously absent in Iraqi society, in general, and in Karbala community , in particular. Karbala has some wonderful sceneries and sights which present tranquility, spiritual peace, serenity, comfort, and recreation; away from the hustle of the city. Accordingly, the countryside can be transformed into a range for the activation of Agri-Tourism, Leisure Tourism, and Aquatic Tourism as well. Because of these qualifications that are found near streams, the tourists enjoy their time and have fun where they can roam across canoes and a small boat that is called (almashahav). It is also possible to encourage river fishing besides Hunting tourism , including, bird hunting. Moreover, roads are made for linking orchards and facilitating transport , consequently, the costs of projects and even the traffic jams will be reduced , especially, on the days of million visitors in this holy city.

Many of these orchards are considered to be useful for they preserve the natural and national treasures that help the development of several agricultural businesses, tourist economics, and cultural customs. Such places also help publish economic and local community traditions, in

addition to raise the cultural consciousness where a direct contact is made with the tourist and the visitor to these areas. So, they end with increasing the economic and cultural value of the country as a whole. The research has concluded that taking a model of a small mill project to produce molasses will be helpful for calculating the processes of production and consumption besides the marketing of goods that are made of palm trees, which are regarded as one of many basic valuable nourishment materials for man, not to mention that Iraqi dates are looked at as a competitor for the rest of all types of dates, both globally and in the Arab world.

مقدّمة:

استخدم الدارسون مفهوم التنمية كونه أحد أهمّ المواضيع الّتي يعتني بها المجتمع والفرد بشكل عمومي والدارس بشكل خصوصي، وهناك أيضاً مفهوم آخر يسمّى التغيير الاجتماعي وهما وجهان لعملة واحدة، أو بعبارة أخرى هما مفهومان مترادفان كلٌّ له نفس المداليل. ولذلك يجب أن يفهم بالشكل الصحيح .

وقد أشار الكثيرون من الباحثين ومنهم: سيروكين وماركس وبارتيو وماكس فيبر إلى أنَّ مفهومي التغيير الاجتماعي والتنمية كلٌّ يحلُّ محلَّ الآخر وهؤلاء كلُّهم كانوا دارسين للتغيير الاجتماعي وليس للتنمية.

يتأثّر الفلاح العراقي عموماً، والفلاح الكربلائي خصوصاً، بأنَّ هناك عدّة تحديات كثيرة اجتماعيّة وصحيّة واقتصاديّة وتربويّة ومعيشيّة وحياتيّة بالاضافة إلى التحدّي الأكبر وهو التحدّي الزراعي والذي نقصد به التحدّي الذي يفتقر إليه الفلاح في إدامة أرضه وزرعه وإنتاجه من محاصيله، فكلُّها تعدُّ من التحدّيات الداخليّة، وأمّا التحديات الخارجيّة فهي عدم الإعتناء بتوريد ما ينتجه ضمن التغيّرات الحاصلة في القطاع الزراعي العالمي وما يبدعه المنتجون في حقل التصنيع من المكائن الزراعيّة وجودة المنتج الّتي تلبّي حاجات السوق، واستخدام الآلات التكنولوجيّة الحديثة والسريعة في استعمالاتها المتعددة والكثيرة، فهم لايحتاجون إلى الأيدي العاملة الكثيرة، فالآلة تقوم بنفس الغرض بل أكثر من ذلك وأفضل وأنفع اقتصاديّاً.

ومن هنا تجلّت الأهميّة في وضع خطط استراتيجيّة لتنفيذ عدّة مشاريع زراعيّة اقتصاديّة سياحيّة انتاجيّة غذائيّة وصحيّة عالميّة تنافسيّة في مناطق مختلفة لتعزيز روح وزيادة الحب للتربة والوطن وزيادة الحس الزراعي والحرص على عدم اندثار الموروث هذا، وكذلك إعطاء الأهميّة للمشاريع الزراعيّة لما لها من منافع اقتصاديّة واجتماعيّة وسياحيّة؛ لذلك يجب أن تدعم في عمليّات إتخاذ القرارات الحاسمة من خلال التركيز على التنفيذ والإعتماد على الخصائص الفنيّة والتكنولوجيّة والثقافيّة في نشر الوعي الزراعي وبيان أهميّته، ومساعدة الفلاح في عدم ترك أرضه واللجوء إلى الأساليب الأخرى والبحث عن الوظائف داخل المدن أو هدم أرضه وزرعه وقتل نخيله؛ من أجل الحصول على الربح الوقتي والآني، وضياع الموروث الزراعي الذي يؤثّر سلباً على النشاط نفسه، والنشاط السياحي تبعاً له، وتوزّع البحث إلى مبحثين، الأوّل: تناول فيه المفهوم العام والخاص للتنمية وما يصاحبهما من تعريفات ومرادفات له. وأخذنا بعين الإعتبار ما هي أهمُّ التحديات الّتي تواجه الفلاح؟ وطرحنا أنموذجاً لمشروع معمل للمنتج الدائمي من التمور (معصرة لصنع الدبس) والإستفادة من جميع ما تنتجه النخلة وتعزيز ذلك بوضع خطة استراتيجيّة قصيرة الأمد(خمسية) للاستفادة القصوى منها وعمليّة غرس حب الأرض والوطن في نفوس أبناء الريف ومن خلال ما ينفّذ من مشاريع ونشره في الأوساط الريفيّة ولأنَّ هذا المنتج هو من المنتجات المنافسة في العالم من ناحية الجودة والطعم والسمعة والرغبة من المستهلك. وخلصنا في نهاية البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات للأخذ بها والعمل على ترسيخ ما ينفع البلد.

مشكلة البحث:

إنَّ ما يعاني العراق منه اليوم هو سوء للتخطيط وإهمال في إيجاد وسائل للتنمية؛ وذلك ما يعرّضه سلباً إلى التدهور في البنى الفوقيّة ومن ثَمَّ بناه التحتيّة وتراجع حاد في نمو القطاعات المهمّة فيه - إذا ما قلنا توقف قطاعاته – ولا سيّما في وجود نهرين كبيرين عظيمين، واللذان نحسد عليهما، يغذّيان مساحات شاسعة من أراضيه ولما كان له من مكانه في تصدير منتجاته، فإضمحلَّ هذا الإنتاج الزراعي وإنحسر وأتلف؛ فكان سبباً للاهمال الذي عانى منه الفلاح العراقي، إضافة إلى وجود مغريات جديدة يعيشها المجتمع فيما بعد العام 2003م، والتقدّم المتسارع في الوسائل الحديثة والتكنلوجيا في تطوير القطاع الزراعي وهجوم واحتلال المباني والمزارع الكونكريتيّة للاراضي الزراعيّة واتلاف مساحات شاسعة من هذه البساتين والاشجار الّتي توفّر القيمة الغذائيّة للمنتجات المحليّة والعالميّة إضافة إلى موت العديد من أفضل أنواع التمور العالميّة نتيجة ترك الفلاح وهجرته لأرضه وزرعه، وسنبيّن في البحث عن أكثر الأسباب التي مهّدت الطريق لإضمحلال هذا العمل وضعف الأداء والقطاع.

أهميّة البحث:

تكمن أهميّة البحث لما نراه ونعيشه من الحالة السلبيّة الّتي يتعرّض لها الفلاح والإغراءات التي تُعرض لبيع أرضه وتوزيعها لقطع سكنيّة؛ وهذا ما يؤثر على الإقتصاد العراقي بصورة عامّة وظهور حالة من التدنّي في باقي قطاعاته بصورة خاصّة من انهاء نشاط السياحة الريفيّة، والتركيز على القطاع النفطي فقط، أمّا التدنّي الحاصل في القطاع الزراعي، فهذا القطاع يمثّل الركيزة الأساس مع القطاع النفطي والقطاع السياحي وهناك أيضاً هجرة للقطاع الصناعي لتهالك مكائنه وعدم إدخال التحسينات والتجديدات التكنلوجيّة عليها، فكان ولابد من الاعتناء في توظيف المهارات والقدرات الزراعيّة وإيجاد الحلول الناجعة للمضي قدماً وتوفير الفرص الملائمة للكفاءات وتغطية الحاجات للمجتمع.

هدف البحث:

اذا وجد الحل وتوصّلنا إلى التطبيق السليم والصحيح كان الأمر بغاية السهولة، فهناك جملة من الأهداف الّتي يمكن التوصّل إليها إذا ما أخذت بعين الإعتبار ومنها:

1. تطوير عمل الفلاح الّذي يؤدّي به إلى زيادة الإنتاج وخصوصاً البساتين الّتي تمثّل الجزء الأكبر من التغطية النباتيّة وإحدى المقوّمات السياحيّة وتأهيل الطرق فيها وتنمية بناها التحتيّة بل حتّى بناها الفوقيّة من بناء للمخازن الجيّدة وتأسيس لفنادق في الأرياف الّذي يعزّز نمو الحركة وسط الريف العراقي .
2. إيجاد سبل جديدة وتوفير معدّات انتاجيّة كما تفعل بعض الدول وعلى سبيل المثال لا الحصر (الجمهوريّة الإيرانيّة في استغلالها للمنتجات الصيفيّة في الشتاء وبالعكس استغلال المنتجات الشتويّة في الصيف أو باستخدام طرق التجفيف في منتجات البساتين، إضافة إلى تصنيع المكائن والمعدّات حسب حجم المنتج)، ومثال آخر كما هو موجود في أرض الشام ومنها لبنان بوجود المعاصر للزيتون أو تجفيف الفواكه والإبداع في عمليّة تسويقها بشكل حضاري ومنافس للبضاعة غير المحليّة والمستوردة.
3. الوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدّمة في الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياحيّة من توفير فرص للرفاه والمتعة النفسيّة والخروج من ضجيج المدن والإبتعاد عن الروتين اليومي وتحقيق الأمن والطمأنينة؛ وذلك يؤثّر إيجاباً على زيادة حركة السياحة الداخليّة والّتي تعدُّ من أهم مصادر الدخل القومي للبلد.

وخلاصة ذلك تكمن في معرفة أهم مقوّمات التنمية السياحيّة الاجتماعيّة في المجتمعات الريفيّة (وسط وجنوب العراق عموماً والمناطق المحيطة بمدينة كربلاء المقدَّسة خصوصاً منطقة الريف في قضاء الهنديّة – طويريج- وقضاء الحسينيّة وقضاء عين التمر- شثاثة).

هيكليّة البحث:

التنمية السياحية الاجتماعيّة وأهم التحدّيات الّتي يواجهها الفلاح العراقي عموماً والفلاح الكربلائي بصورة خاصّة، فكان الموضوع بحاجة إلى بيان أهّم ما ينتفع منه قطاع السياحة والمجتمع الفلاحي الريفي منه بالشكل الأساس، فقسّمنا البحث إلى مباحث ثلاثة، تناول البحث في المبحث الأوّل: المفاهيم التنمية السياحيّة الاجتماعيّة العامّة بمدخل مفاهيمي للتنمية، وأهمّ التعريفات الخاصّة به وتناولنا فيه مفهوم التنمية بشكل عام لغةً وإصطلاحاً وقدّمنا فيه أيضاً مفهوم السياحة الريفيّة وما هو المقصود منها وعمليّات نشاطها.

وتناول البحث في المبحث الثاني: أهم التحدّيات والمعوّقات في الريف العراقي وما يعانيه الفلاح الكربلائي وعدم دعمه، وإدخال مفهوم محبّة الأرض وبضرورة التمسّك بها. وبيان أهمّ الأسباب والتحدّيات الّتي تصاحب عدم تنمية القطاع الزراعي وما هي أهّم خصائص النخيل ووضع بعض الحلول باستخدام بعض التقنيّات البسيطة لتشجيع الفلاح الكربلائي كأنموذج لباقي الفلاحين باستخدام مشروع معصرة محدودة لإنتاج الدبس كونه من المنتجات المنافسة في الأسواق المحليّة بل حتّى العالميّة، ويعد من المواد الأوليّة الداخلة في الكثير من المنتجات الغذائيّة، والحفاظ على هذا الموروث الزراعي من الآباء والأجداد، ثمَّ خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات كمبحث ثالث ومجموعة من التوصيات آملين أن تكون فاتحة أمل وخير للفلاح والبلد بصورة عامّة.

المبحث الأوّل: مفاهيم التنمية السياحيّة الاجتماعيّة العامّة.

أوّلاً: مدخل مفاهيمي للتنمية.

التنمية كمصطلح يستخدم دوليّاً وبكثرة وفي نطاق واسع وهذه إشارة إلى أنَّ عمليّة التغيير تكون مقصود تقوم بها سياسات محددة، وهذا التغيير لايمكن أن يحدث إلاّ إذا كانت هناك هيئة أو مؤسسة أو منظّمة قوميّة هي المسؤولة والمشرفة على تنفيذ هذا التغيير وهي بدورها تقوم وبالتعاون مع الهيئات على إحداث هذا التغيير على المستوى المحلّي، أي عن طريق إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعيّة جديدة ومؤثّرة، بدلاً عن القوى الاجتماعيّة الموجودة بالفعل، ومن ثَمَّ يكون توجيهها وتنشيطها بشكل ملائم وجديد. وتهيئة كافّة الظروف المناسبة لهذا التغيير الاجتماعي، والّذي يمكن أن نطلق عليه تسمية ((التنمية))[1].

إذن يمكن تعريفها بأنَّها: ((***هي الجهود المنظّمة الّتي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانات البشريّة والماديّة في وسط اجتماعي معيّن***))، ويقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول (المداخيل) الفرديّة ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعيّة والتعليم والصحّة والاسرة الّتي تمثّل نواحيها المختلفة، إضافة إلى الشباب الّذي يكون السّاعي المهم لتحقيق أعلى مستويات من الرفاهيّة والرّاحة والطمأنينة[2].

وأمّا التعاريف الواردة من المصادر في العلوم الاجتماعيّة كثيرة، ولايمكن حصرها في هذا البحث المقتضب فمن الشائع هو عدم وجود تعريف واضح ومحدد لأي ظاهرة اجتماعيّة، ولا يوجد تعريف مانع جامع، فارتبط مفهوم التنمية على وجه الخصوص بالدول النامية، وهو أداة ووسيلة تستطيع من خلالها تلك الدول التصدّي لجميع عوامل التخلّف بتبنّي خصائص أو سمات للتغيّر الاجتماعي وتلك هي سمة المجتمعات المتقدّمة. فالتنمية هي: ((***تقصّي التخلّف وتدنّي التقدّم***)). إذ كانت هناك الكثير من المحاولات العديدة الّتي بذلت قصد تحديد تعريف واضح للتنمية وكلٌّ يُعرّف حسب طريقته وفهمه، لكن القصد أن يأخذ بعين الاعتبار سواءاً

أكان القصد أن نقيم تصوّراً عامّاً لظاهرة التخلّف، أو تحديداً دقيقاً للتنمية، إذ أنَّ عمليّة التنمية ليست بالعمليّة السهلة، بل هي عمليّة معقّدة وشاملة، تحوي الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بل حتّى الدينيّة المتمثّلة بالزيارات المليونيّة للمراقد والأضرحة والمشاهد المقدّسة.

والتنمية هي: ((***عمليّة تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث***)).

وأمّا تعريف الامم المتحدة للتنمية هو: ((***تدعيم المجهودات ذات الأهميّة للمجتمع المحلّي بالمجهودات الحكوميّة، وذلك لتحسين الحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والحضاريّة لهذا المجتمع على أن تكون خطط الاصلاح العامّة للدولة***)). وإذا أردنا تفصيل التعريف الأوّل الّذي يستخدم التكنلوجيا الحديثة والتميز بالتحضّر والتعليم والحراك الاجتماعي الّذي يعبّر غيرهم بالتغيير الاجتماعي، إذ هما مترادفان في المعنى ويسانده بالإضافة إلى التقنيّة الحديثة الحياة الاجتماعيّة الّتي تكون واسعة النطاق إلى جانب التاريخ والمنطقة الّتي تضمّه والكيان القومي والتراث الشعبي لها.

لكنَّ التعريف الثاني يركّز على العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة وتوريث هذا الارث الزراعي وهذا ما كان يحافظ عليه الآباء والأجداد، وتتميّز المساكن الريفيّة ذات الطابع البسيط والتقليدي وسط الاشجار والنخيل وما يمكن وصفه من تأثيث لهذه المساكن الّتي تتمثّل بالتاريخ الأصيل ووجود النوافذ الضيّقة وسمك الجدار الطيني الّذي يعطي طابع البرودة في الصيف، والدفئ في الشتاء واستفادة الفلاح من النخل وجذوعه في عمليّة بناء مسكنه (سابقاً)[3].

إضافة إلى مجموعة المعوّقات الّتي يعاني منها الإنسان الريفي وهي: بعد المسافة عن المدينة السياحيّة وتعثّر الطرق وعدم وجود مراكز معيّنة في الريف تمثّل النقاط الواضحة للوصول إليها، إذ يتطلّب الأمر بأنَّ التعريف بهذه المناطق كونها مناطق جذب سياحيّة وترفيهيّة بالإضافة إلى دورها الزراعي والمعيشي وما يطلبه الموظف من إجازة واستراحة ومنحه ايّاها للوصول إلى تلك المناطق إذ يتطلّب أخذه إجازة أطول لزيارة المنطقة [4].

العامل الآخر المهم هو عدم الاستقرار السياسي والأمني اللذان أثّرا سلباً على الكثيرين وحمّل السائحين على عدم التردد على المناطق وإغفال أنَّ هناك مواقع جذب سياحيّة تدعوهم إلى تفضيل مناطق أخرى لقضاء الاجازات والترفيه[5].

ثانياً: تعاريف التنمية السياحيّة الاجتماعيّة.

1. التنمية لغةً: تأتي التنمية بمعنى الزيادة والنماء وهي من نَمَى يَنْمُو ونَمَّ فهو مُنَمٍّ والمفعول مُنَمّى، ونمى ينمو نموّاً وهي تدل على الكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار والرفع والزيادة في الأرباح ورأس المال بإعتبارها تنمية اقتصاديّة لرفع مستوى الإنتاج والدخل الوطني[6].

2. **التنمية اصطلاحاً:** لايوجد تعريفاً مانعاً جامعاً، لكثرة وتنوّع التعاريف الّتي تناقلتها المصادر والكتب، إذ لا يوجد تعريف شامل وتام، وقد عرّفها البعض بأنَّها:((***الهدف الاقصى للسياسة البنّاءة في دمج فوائدها الاقتصاديّة والسياسيّة والسياحيّة والثقافيّة والذهنيّة مع النّاس والاماكن والدول لتحسين نوعيّة الحياة العالميّة وإرساء قاعدة السلام والرخاء***))[7].

يرتبط مفهوم التنمية بالدول النامية على وجه الخصوص، وينظر إليها على أنَّه وسيلة تستطيع من خلالها تلك الدول للتصدّي لعوامل التخلّف بتبنّي عوامل للبناء وسمات المجتمع المتقدّم.

وعرّفت أيضاً على أنَّها: ((***التركيز على تحسين العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة واستنهاض الهمم للوصول إلى الجهود المرجوّة وبناء جميع القطاعات الّتي تعتني بحياة الانسان***))[8].

وقد يقصد بالتنمية على أنَّها: ((***أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين***))، ولها تعريف خاص ويسمّى بالتنمية الاقتصاديّة الّتي انبثق منها عدّة تعريفات منها التنمية السياسيّة، والتنمية الاجتماعيّة، والتنمية الثقافيّة، والتنمية السياحيّة، والتنمية الريفيّة، والتنمية الرياضيّة...إلى أنواع كثيرة أخرى.

وما يهمّنا في بحثنا هذا أن نصل إلى مفهوم واضح وسهل وسلس يجمع فيه كلُّ مفردات التنمية ليكون شاملاً ومانعاً جامعاً، وفي الاقتصاد يعني: ((***قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنويّة في الناتج القومي الاجمالي***))، وينظر له في اتّجاهين، ففي الماضي كان ينظر له على أنَّه: ((***صورة التغيير المخطط لهيكل الانتاج والعمالة***))، أمّا في الاتجاه الحديث فإنَّه ينظر له على أنَّه: ((***هي تلك المقاييس الاقتصاديّة الّتي تضاف وتذكر في العديد من المصادر ذات المؤشّرات سواءاً اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، أو ثقافيّة، سياحيّة، أو زراعيّة، أو صناعيّة، وغيرها من باقي القطاعات الّتي تحصل فيها تغيّرات***))[9].

أمّا مفهوم التنمية الاقتصاديّة: ((***هي عبارة عن زيادة في الطاقة الانتاجيّة بحيث يزداد تبعاً لها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد***))، وتتحقق تبعاً لهذ الزيادة أيضاً الطرق المؤدية للانتاج وجميع عناصره، وكلُّ ذلك يستلزم القضاء على جميع وسائل التخلّف

الاجتماعي والاقتصادي، ويتحقق الرخاء الانساني والاقتصادي الّذي يمثّل رخاءه ورفاهه الاجتماعي وبذلك نصل إلى الهدف المنشود[10].

وعرّفها آخرون على أنَّها: ((***إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي، بالاضافة إلى ارتفاع أسهام الزراعة في الدخل القومي***))[11].

ولذلك فإنَّ جميع التعاريف الّتي ذكرت تبقى ناقصة لإيصال المفهوم الحقيقي وما يريد أن يصل إليه الباحث، ولكن بقدر ما ينفعنا هنا في هذا البحث سيصل إلى أذهان القارئ والتمعّن في ايصال الفكرة.

ثالثاً: السياحة الريفيّة وعمليّات نشاطها.

تؤدّي سلوكيّة الأشخاص وأذواقهم وحركة انتقالهم من مكان إلى آخر ومن هدف إلى آخر إلى الاختلافات، تقوم على نوعيّة وسعة قدراتهم الماليّة ووجود فرص للعمل الّتي توفّر لهم المزيد من الرفاهيّة والمتعة، فتعد من أغنى بلدان العالم، البلدان الّتي تتوفّر فيها المقوّمات المعيشيّة والاقتصاديّة ووجود الثروات الطبيعيّة وما يوجد في العراق من هذه المقوّمات لوجود النهرين العظيمين (دجلة والفرات) والذين يعدّان من الروافد الرئيسيّة والاساسيّة لتنشيط حركة الزراعة والسياحة معاً، وما توفّره من مناطق خصبة توهّله للزراعة بشكل عام وزراعة النخيل بشكل خاص وما أوصى به نبي الله نوح (عليه السلام) أولاده بزراعة النخيل وهي من أهم الزراعات التي ورثها الأبناء من الأجداد، إذ لابدَّ من وجود تخطيط سليم ومدروس لزيادة الانتاج من التمور والتخطيط لإعادة تأهيل الأراضي والمساحات الشاسعة من الأراضي الصحراويّة وتحويلها من أراضٍ جرداء إلى مناطق خضراء وبساتين مثمرة تدرُّ على البلد من الخير ما يسد حاجات مواطنيه ويعطي فسحة للسياحة وتنمية وتطويرٍ المشاريع الّتي تخدم هذا القطاع الناشئ في العراق وخصوصاً ونحن نعيش العصر التنافسي المتسارع في النمو بوجود الأدوات الحديثة والتكنلوجيّة[12].

وإذا ما أردنا أن تكون هناك تنمية سياحيّة من خلال وجود الريف الّتي يتمثّل في وجود هذه المساحات من النخيل الاستراتيجيّات الموضوعة أو الّتي توضع بشكل ممنهج حيث تتطلّب هذه العمليّة ووضع الخطط وتسوّق بشكل تام إلى الأسواق العالميّة، فلابُدَّ من وضع إجراءات تكون في العمل ضروريّة للحفاظ على هذا الإرث الزراعي وما يترتّب عليه من الحفاظ على البيئة الطبيعيّة وما ستوفّره من ثقافة زراعيّة وما ستجنيه من أرباح والتقليل من نسب البطالة، فعلى الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار أن توفّر كافّة الإمكانات لترتيب هذه الثروة وسنبين في مثال بسيط كم هي كانت العاءدات المتأتّية من انتاج التمر في نهاية السبعينيّات كان سعر الكيلو من التمر المصدّر للدول الأوربيّة يساوي (25) دولاراً أمريكيّاً وإذا أخذنا بمقارنة بسيطة في العام 1979م كان السعر المذكور آنفاً وأمّا السعر الحالي من التمر أي في العام 2015م، سعر أغلى وأجود الأنواع فإنَّه لايتجاوزالـ(10) دولار فيما كان النوع سابقاً أجود وأفضل من التمر الحالي، بل حتّى طريقة تسويقه كانت بشكل أفضل وهذا مؤشّر خطير استهدف الإقتصاد العراقي من جهة، وترك الفلاح وتهاونه في عدم الحفاظ على هذا التراث والثروة وإضعاف روحة الوطنيّة والعرقيّة من جهة أخرى، وتلك الثروة الّتي توارثها الآباء من الأجداد وقام بالتفريط بها صاحب الإحتياج ضمن ما يسمّى بمغريات الحياة والتوجّه لقلع ما بقي من البساتين وتجريفها.

تعتمد الخطط التنموية السياحيّة لرفع مستوى تقديم الخدمة السياحيّة وإعادة تأهيل البنى التحتيّة وما يحتاجه الريف العراقي الكثير لتأهّله بالشكل الّذي يحدث قفزةً نوعيّة في العمل والاستمرار الدؤوب في أن يحصل تفاعل بين الجمعيّات الزراعيّة والفلاح وما يرفد المزارع ويقطع عليه التفكير حتّى في ترك بستانه وعمله، والتوجّه للمدينة لسد رمق عيشه من العمل البسيط الّذي قد يحصل عليه في المدينة. إذ يجب أن تتعدّد أنماط السياحة الريفيّة والزراعيّة والمائيّة وسياحة صيد الاسماك وسياحة المخيّمات في البساتين ما تؤهّلها بحكم المنتج وتنوّعه بحيث تظل معتمدة على سوق السياحة الريفيّة وتفعيل دور الانهار وما يستفاد من هذه الحركة النهريّة الممتدّة على طول مساحة وتربة العراق من شماله إلى جنوبه[13].

تتوزّع البساتين قديماً حول مدينة كربلاء المقدَّسة خاصّة في الجهة الشماليّة الشرقيّة وتسمّى بناحية الحسينيّة والّتي تبعد عن مركز المدينة (12) كيلومتر وترتوي بساتينها من أحد الأفرع من نهر الفرات الكبير [14].

وأمّا من الجهة الشماليّة الغربيّة منطقة الحر والشريعة الّتي تبعد عن مركز المدينة كربلاء حوالي (7) كيلومتر.

أمّا البساتين الواقعة في قضاء عين التمر (81) كيلومتر عن مركز القضاء جنوبي غرب المدينة ذات العيون الكبريتيّة المعدنيّة المتعددة والّتي كانت في السابق تعدُّ من أهم المناطق السياحيّة والزراعيّة في المحافظة، بل في العراق وما فيها من خيرات طبيعيّة.

وأمّا البساتين الواقعة في قضاء الهنديّة (طويريج) الّتي تبعد حوالي (20) كيلومتر عن مدينة كربلاء ذات الوفرة الهائلة من البساتين والّتي يشقُّها نهر الفرات إلى شطرين و تتميّز بأن يوجد جسر يربطها مع بعضها بُني أيّام الإحتلال الإنكليزي للعراق بعد الحرب العالميّة الأولى ويعدُّ من الجسور القديمة فيها، إضافة إلى تنوّع المحاصيل الزراعيّة في بساتينها، وإنَّ الموقع الجغرافي لمدينة كربلاء المقدَّسة (102) كيلومتر عن العاصمة بغداد يميّزها عن غيرها من باقي المحافظات لما فيها من شوق ورغبة لزيارتها وما تحمله من قداسة في نفوس المسلمين، تؤمُّ الملايين بوجود مرقد سيّد الشهداء الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام).

وأمّا العامل الثالث الّذي يؤهّلها لأن تكون معلماً سياحيّاً هو وفرة البساتين المحيطة بها، والمناخ شبه الملائم في الصيف والشتاء.

المبحث الثاني: أهم التحدّيات والمعوّقات الّتي تواجه الريف.

أوّلاً: أهم الأسباب والتحديات الموجبة لترك الفلاح أرضه وتغيير سمته.

إنَّ التحديات الّتي تواجه الفلاح العراقي بالّذات والفلاح الكربلائي بالخصوص سنجملها بما يأتي:

1. غياب الثقافة الزراعيّة والحس الإنتمائي للبستان الّذي يمثّل مصدر عيشه وكسبه.
2. غياب الدعم الحكومي للفلاح وتسطيح الجمعيّات الفلاحيّة وعدم الإهتمام بالأمور والشؤون الزراعيّة وغياب دور هذه الجمعيّات من التثقيف والتدريب والرعاية للمزروعات.
3. غياب الحس الوطني والديني والإلتزامات العشائريّة السطحيّة وفي الوقت الّذي يحتاج فيه المواطن إلى تقديم ما يخدم الإنتاج وتوفير ما يستلزمه من معدّات وأدوات وأماكن لخزن المنتجات.
4. عدم وجود التوعية وإقامة الدورات الفعّالة للفلاح والتدريب على أن تكون في كلّ منطقة أو مزرعة أو بستان ومكائن ومصانع مصغّرة (كما موجود في المناطق الزراعيّة في البلدان الزراعيّة كايران ومصر ولبنان وغيرها.
5. أمّا التحديات الّتي تقف عائقاً أمام الريف العراقي هي سياسة عدم تنشيط الحركة السياحيّة اتّجاه هذه المناطق والّتي تعدُّ ضرورة أساسيّة في الهيكل التسويقي العام للخدمات المقدَّمة في مناطق الريف،فما ينطبق على عامل العرض من أيّ سلعة موجودة من النخيل الّذي يتواجد بكثرة في المناطق الريفيّة عندما تطرح في السوق للتداول تصبح محل منافسة إذا ما وجدت سلعاً بديلة أو مماثلة، خصوصاً عند وضوح قيمتها[15].
6. عندما يقع البلد في أزمة اقتصاديّة أو سياسيّة أو أمنيّة، فيمكن أن يكون المنفذ للخروج من هذه الأزمة هو تنشيط حركة السياحة الداخليّة، وما سيصاحب هذه الحركة من انتقال للأموال وعمليّة تنشيط لحركة البيع والشراء وضمان عدم ركود الأسواق. إذ أنَّ ما يوجد من عوامل ومقوّمات تنشيط حركة السياحة في الريف العراقي لا توجد في بقيّة المحافظات الأخرى وهذه تعدُّ من الميزات التنافسيّة الّتي لاتمتلكها باقي المحافظات، بل حتّى بعض الدول، وما سينبثق منها من نشاطات ثقافيّة، وشعريّة، وسياحيّة، واستشفائيّة (عيون المياه في عين التمر)، وعلاجيّة، والتجوّل بالقوارب النهريّة لامثيل لها[16].

إنَّ الاشجار والفواكه والحمضيات الّتي يعتمد عليها بشكل أساسي من هذه المدينة إضافة إلى ما يعتمد عليه من إنتاج مدينة البرتقال في محافظة ديالى فأشجار البرتقال خاصّة بالشراكة مع المنتج الكربلائي (سابقاً) تسد حاجة السوق المحلّي وتصدّر الفائض منه،إذ يعتبر من أهم الفواكه والحمضيات وشدّة تنافسه مع المستورد. وكذلك منتج التمور من النخيل إضافة إلى أنَّه يمثّل الغطاء لهذه الاشجار وتعدُّ من اساسيات قيام البساتين وزيادة وفرة الإنتاج وتساعد في إعتدال المناخ إذ يستظلُّ بظلّها ومنذ القدم (إعتمد الفلاح العراقي على زراعة النخيل وبذلك هو تراث متوارث من الآباء والأجداد – موروث زراعي-) إن صحّت التسمية عليه، وهذا بنفسه يمثّل نشاطاً يرتبط مع توفّر الأجواء المناسبة لإستقبال الوفود السياحيّة إذا ما نشّطَ هذا العمل وهي بذلك تمثّل نسقاً إقتصاديّاً واجتماعيّاً وزراعيّاً وسياحيّاً[17].

يعتني علم الاجتماع والانثروبولوجي والاقتصاد والعلوم السياحية والسياسية والدينيّة في معرفة التنظيم الاجتماعي والتغيير الحاصل به وعمليّة بناء المجتمعات والاماكن الخاصّة بمراكز إقامة الإنسان وأماكن ترفيهيّة يقصدها لأنَّها ضروريّة، فاهتمّت وحدات التوزيع السكاني بالكثافة السكانيّة وقياسها وحجم السكّان وعددهم في المناطق السكنيّة وبالمقارنة مع عدد وحجم وكثافة البساتين، إذ تقوم تلك السياسات على استخدام المقاييس ومعرفة البرامج الاداريّة والخدميّة في القرى والأرياف ووضع الخطط الّتي تسعى لتوفيرها للإنسان والفرد والأحياء التمدّنيّة والسعي لتحقيق الرفاهيّة والمتعة لهم، لذا يجب على الحكومات الإتحاديّة والمحليّة أن تعتمد على نتائج الدراسات الخاصّة بنظام توزيع السكّان، والحد من الحد من الهجرة والانتقال في ما بين المدن العشوائي مما يسبب الكثير نت الاختلافات والاشكاليّات[18].

وإنَّ ظهور العوامل التكنلوجيّة والتطوّر الّذي صاحب هذه الزيادة السكانيّة في العالم وظهور الكثير من الاحتياجات في مختلف نواحي الحياة، فكان سابقاً يعتمد في عمليّة سد الاحتياجات من نفس البستان والتغذّي من الأشجار والمزروعات للفلاح وتصنّع أدوات التنظيف من سعف النخيل والسلال والحصران والأفرشة الأرضيّة وحافضات التمور (الخصّافة)، ومن جذوع النخل الميّتة والتالفة حيث تقطّع وتشرّح إلى عدّة أقسام وبقياسات حسب الحاجة في تغطية أسقف الغرف والبيوت والمباني فتسد بذلك حاجات البناء البسيط وتستخدم أيضاً في سد حاجات الإعمار وكانت تستخدم في بناء الخانات القديمة الّتي تؤوي الزوّار الماريّن بهذه الطرق، الاّ أنَّ التوسّع في المدن الّذي حصل نتيجة الهجرات المتعددة على المدينة لعدّة عوامل منها:

- ❖ الاستقرار الأمني.
- ❖ الزيادة السكانيّة.
- ❖ زيادة الوعي الديني والإهتمام بالمراقد الشريفة.

واستخدمت الأخشاب في عمليّات البناء وزيادة تعدد الطوابق بالأبنية ودخول العوامل التكنلوجيّة الحديثة، وظهور الحديد، والأساليب الحديثة في بناء الهياكل المعدنيّة، واستبدال الأغطية السقفيّة الخشبيّة بالسقوف الكونكريتيّة المعتمدة على الحديد بشكل

أساسي، والإسمنت بدلا من المواد الطينيّة المخلوطة بالتبن (الساق اليابس من بقايا الحنطة والشعير). فإنعكس ذلك سلباً على عناية الفلاح بالنخيل وهو العصب الرئيسي والمقوّم الأساس في حفظ البساتين، فكان الحفاظ عليه يصل في بعض الحالات أكثر من الإعتناء بالعائلة والاولاد والزوجة، فأصبح هذا الولاء والحب والدافع ضعيف ودخول الطمع المادّي لضعف الحالة المعيشيّة في عدم الإهتمام بالزراعة وعدم وجود هذا الغطاء أعطى ضعفاً في توفير مناخ مناسب للمعيشة.

ثانياً: خصائص النخيل.

تتميّز النخلة كونها من الأشجار المعمّرة والمثمرة وتحمل خصائص يقل نظيرها من تحمّل الظروف المناخيّة الصعبة ولها قدرة على تحمّل درجات حرارة عالية قد تصل إلى أكثر من 50%، إذ لا تتم عمليّة النضج إلاّ بوصول هذه الدرجات العالية و لها خصائص عامّة وأخرى خاصّة منها الحيوانيّة والأخرى النباتيّة والزراعيّة والبيئيّة إضافة إلى قيمتها الغذائيّة وسنتناولها بالتفصيل:

1. الخصائص العامّة:

أ. ذكرت في القرآن الكريم في أكثر من (20) مورداً، أمّا في السنّة النبويّة فقد ذكرت في أكثر من (300) حديث ورواية في فضلها.

ب. الشجرة الّتي اختصت بالتقدير والاحترام منذ العصور القديمة فقد كانت تمثّل رمز الدولة وإلى الآن تحظى باهتمام بالغ من الشعوب.

ت. في كلّ جزء من النخلة له فوائده في الحياة الاجتماعية وهي ذات فائدة عظمى، ثمارها، ليفها، سعفها، جريدها، خوصها، جذعها، ثمرها فهو ذو فائدة وغني بكل مقوّمات الغذاء اللازم للإنسان من ماء ومعادن وأملاح وفيتامينات وسكّريّات وغيرها.

ث. لها خاصّية من خواصّ الإنسان فعد قطع رأسها تموت كالإنسان، وأمّا في باقي الأشجار فعند قطع غصن من أغصانها فإنَّها تنمو من جهة أخرى.

ج. تتحمّل الظروف المناخيّة القاسية ودرجات الحرارة الّتي قد تصل إلى حوالي أكثر من 50% درجة مئويّة[19].

ح. ومن خصائصها أيضاً أنَّها تصاب بآفات ويصاب ثمرها في الضعف كونها لاتعطي المادّة الغذائيّة المناسبة فاذا ما ضعف التلقيح والتلقيم فإنَّ النمو سيخف ويتوقّف عند حد بسيط.

خ. يمكن صناعة مجموعة أدوية وعقاقير من ثمرها، ولها إعجاز طبّي وذو أهميّة من الاعتناء لدى الشعوب بهذه الثمرة.

2. الخصائص الخاصّة:

تختلف أنماط الخصائص في النخيل فمنها الخصائص الحيوانيّة ومنها الخصائص النباتيّة ومنها الخصائص الزيتيّة المستخرجة من جذوعها، ويمكن تفصيل ذلك على الشكل التالي:

أ- **الخصائص الحيوانيّة للنخيل:** تتميّز ثمرة النخيل كونها مغطّاة بطبقات متعددة الأغلفة وقد جاء ذكرها في القرآن الكريم بعد ذكر الفاكهة كقوله تعالى: { والنخل ذات الأكمام }[20]، فخصائصها تتجلّى في القدرة الإلهيّة أكثر مما في سواها من الثمار. فالنخل أقرب أنواع النباتات إلى الحياة الحيوانيّة، وفي رواية للإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام: ((**استوصوا بعمّتكم النخلة خيراً، فإنَّها خلقت من طينة آدم، ألا ترون أنَّه ليس من الشجرة تلقّح غيرها**))[21]. فإذا أصيبت النخلة برأسها يبست وماتت كالإنسان إذا قطع رأسه فارق الحياة وجفَّ بدنه.

ب- **الخاصيّة الحيوانيّة الأخرى:** التلقيح وتكون هذه العمليّة بين الذكر والأنثى من النخل، فهو من الضروريّات جدّاً لها إذ بدونها لاتنضج الثمرة فهي كالإنسان وهذه الميزة في عمليّة التلاقح والتناسل الحيوانيّة لإستمرار حياتها وديمومتيّة معيشتها وانتاجها بشكل جيّد.

ت- **الخاصيّة الزراعيّة:** يزرع النخيل خاصّة في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومعظم نخيل الوطن العربي يتركّز في منطقة الجزيرة العربيّة وبلاد وادي الرافدين في ما يرجع وجود هذه الشجرة إلى ماقبل حوالي (58)مليون سنة، فهي من أقدم النباتات الخضراء على وجه الكرة الأرضيّة ، وتضم الفصيلة النخيليّة ما يقارب الثلاثة آلآف نوع موزّعةعلى حوالي (420) جنس تتباين في ما بينها من الخصائص المورفولوجيّة والبيئيّة وغرض الإستخدام، وهي صاحبة أكبر الأرقام القياسيّة المدوّنة في سجلّات الطبيعة الأم[22].

ث- **القيمة الغذائيّة والبيئيّة:** فهي تتمتّع بقيمة غذائيّة عالية تختلف حسب مراحل النضوج وتحتوي على نسبة (70%) من السكريّات من الوزن الجاف، وتحتوي على المعادن الغذائيّة كالحديد والبوتاسيوم والمنغنيزيوم والنحاس والفسفور، وأمّا الفيتامينات فهي (فيتامين A- B1- B2- C) وهي تتحمّل قدراً كبيراً من ملوحة مياه الري وارتفاع درجات الحرارة، فالزراعة الكثيفة تؤثّر على المناخ وتلطّف الجو وتهدّئ العواصف الترابيّة (الرمليّة)، والزراعة المكثّفة تؤدّي إلى كثافة في المنتوج ونمو في قطاع التصنيع وزيادة الاستهلاك المحلّي والعالمي ونمو حركة التصدير[23].

ثالثاً: مشروع إقامة معمل ومعصرة للتمور وانتاج الدبس:

تشتهر المناطق الجنوبيّة بالخصوص في مدينة البصرة والمحافظات الّتي تمرُّ بها الأنهار (دجلة والفرات)، سيّما مناطق كربلاء والنجف وبابل والديوانيّة وواسط وميسان، والمناطق الوسطى كبغداد وصلاح الدين فتتميّز عن باقي المناطق بوفرة زراعة النخيل، ولكن بتفاوت وكذلك تتميّز بأنواع من التمور ذات الجودة والّتي يمكن الاستفادة منها في تسويقها للاستهلاك المحلّي والعالمي، واذا أخذنا مثالاً لإقامة مشروع المعصرة في منطقة البساتين (الحسينيّة)، فلابدَّ من الإعتماد أوّلاً على تخطيط المشروع وإحالته إلى المكاتب المختصّة الاستشاريّة وتحصيل الدراسات المستوفية اقتصاديّاً – راجع الملحق الأوّل الجدول (2)- واقامة دراسات الجدوى الاقتصاديّة والماليّة والقانونيّة للمشروع.

إذ يمكن فحص النتائج للمعمل أو المصنع بعد عدّة شهور من تاريخ بدأ العمل فيه بطريقة عرض البيانات والمعلومات الاساسيّة التالية:

نتيجة الدراسات التسويقيّة فإنَّ الايرادات المتأتية أو المتوقّعة إذا ما طبّق جميع ما خطط له خلال خمس سنوات كمرحلةٍ أولى، وبنفس المدّة لخمس سنواتٍ أخرى كمرحلة ثانية لفحص النتائج بدقّة، اذ تتفاوت الايرادات من موسم إلى موسم وبشكل قد يصل إلى أكثر من 50%، وذلك نتيجة استحصال منتوج التمر من خلال الجودة والوفرة في التمر، وبناءاً على أساس أنَّ الايرادات المتوقّعة للمشروع تأتي من الجدول (1) التالي:

جدول (1):

السنة	الايرادات السنوية (ألف. د. ع)	السنة
1	900000	6
2	700000	7
3	900000	8
4	700000	9
5	900000	10

المصدر: عمل الباحث.

إذا أخذنا من مؤشّرات هذا الجدول بأنَّ هناك طاقة إنتاجيّة أقصاها مليون وستمائة ألف دينار بسعر يومه. ولكنَّ الانتاج في السنوات الوفيرة(السمان) قد لايتجاوز تسعمائة ألف دينار أي بنسبة 75% من الطاقة الانتاجيّة القصوى. وأمّا في السنوات ذات الانتاج القليل (العجاف) قد لايتخطّى 50% من طاقة الانتاج، فيما تبلغ تكلفة الانتاج للتمور حوالي 15% من ثمنها في السوق.

ويتبيّن لنا من نتيجة الدراسة الهندسيّة والفنيّة – المكاتب الاستشاريّة للمشاريع- ما يلي:

1. يجب أن تكون هناك مساحة لاتقل عن أربعة دونم من الأرض الّتي يقام عليها المشروع، فيتم توزيعها بشكل نظامي فجزء منها يمثّل المكتب الأمامي والجزء الآخر للمباني المشيّدة للعمل ووضع المكائن. والبعض الآخر يستخدم كمخزن للتمور والمنتجات والبعض يستخدم كمخزن للفضلات من النوى وغيرها الّتي يستفاد منها كعلف للحيوانات. ومكتب للادارة العامّة للمشروع. ومواقف للسيارات وساحة للتحميل وجانب منه لوقوف سيارات العملاء والموظفين والعاملين وشاحنات النقل العام للإنتاج، وتقدّر قيمة الأرض بحسب المكان المختار وسط البساتين أو بالقرب من الطريق العام بكلفة حوالي 100 مليون دينار عراقي.
2. تقدّر المباني والمنشآت والمكائن للمشروع بكلفة إجماليّة حوالي 500 مليون دينار.يراجع الملاحق الأوّل والثاني بالتفصيل.
3. جميع الآلات والمعدّات والمكائن – راجع الملحق الثاني المخطط الثاني - والمستلزمات من المفروشات والآثاث المكتبي والحاسبات يتم استهلاكها بمعدّل 10% سنويّاً كأقساط ثابتة والأجهزة الإلكترونيّة يتم استهلاكها بمعدّل سنوي بواقع 20% كقسط ثابت أمّا المباني والمخازن فإنَّ معدّل استهلاكها يكون بمعدّل 4% كقسط ثابت. ولذلك فإنَّ قسم المشتريات للمشروع يكون ملزماً بتجديد أجهزة الحاسوب الإلكتروني بواقع 5 سنوات؛ وذلك لضمان استمراريّة المشروع لحين الإنتهاء بعد 10 سنوات من مضي استمرار عمله، ومن الممكن بيع المواد المستهلكة بمعدّل يكون حسب الوقت والمكان لبيعه.
4. رواتب العمّال والادارة تقدّر بحوالي 3500000 ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دينار شهريّاً.
5. مصاريف للكهرباء والمصاريف الخاصّة بالوقود للمولّدة والكهرباء وقطع الغيار سنويّاً مع أجرة عامل التشغيل والصيانة الدوريّة 125000 مليون ومئتان وخمسين ألف دينار.
6. نثريّة عامّة ومن ضمنها الأكياس النايلون للتغليف والكارتون والأوراق بمبلغ 1000000 مليون دينار.
7. لذلك عند اتمام الدراسة الكافية لبدء العمل بالمشروع والإعلان عن الافتتاح عنه عند دفع كافّة المستحقّات لمكتب الدراسة للجدوى الاقتصاديّة ودفع مستحقّات تسجيل المشروع وابداء الرأي لدراسة هذه الحالة حسب المعايير التالية:

a. العائد المحاسبي.
b. فترة الاستعداد.
c. صافي القيمة الحاليّة.
d. مؤشّر القيمة الحاليّة.
e. معدّل المردود الداخلي.
f. تحليل المشروع إذا ازدادت تكاليف التشغيل السنويّة عن 20%.

إنَّ الحرص على المميزات (زراعة النخيل) تعدُّ واجباً وطنيّاً مقدَّساً، إذ يجب أن ترعاه الأمم بوعيها ومؤسساتها، كما يجب أن ترعاه الحكومة والمؤسسات والمنظمات الدوليّة بسلطاتها وحفاظاً على هذا الموروث وما يتضمّنه من مفاهيم واعتبارات ودلالات وقيم قد حافظ عليها هذا العرف، والحفاظ على الموروث الزراعي هي دعوة لجميع الأمم يوجهها التاريخ بكل المعاني والمفاهيم وبكافّة الألسن واللغات واللهجات إلى أبناء التاريخ، وقد نرى أنَّ هناك من يطمع ويجهل في تهديم وتشتيت إرثه وقتل زرعه ونخله، وهذا الغطاء النباتيّ الهائل اوما تمثّله غابات النخيل – لانسمّيها بساتين – كونها تمثّل السواد الأعظم من أرض العراق وكما ذُكرت بأرض السواد لشدّة تشابك نخيلها، وعدم المساهمة في تخريبه وضياع كنوز بلدنا الزراعيّة، ولما لها من عظيم الأثر كما وضّحناه سابقاً في طيّات البحث[24].

ونستخلص من هذا المثال التطبيقي، أنَّه ولأهميّة المشروع من ناحية اقتصاديّة نفعيّة وسياحيّة (السياحة الريفيّة)، فإنَّ الإعتناء بهذا المنتج الّذي بدأ بالإنحدار (كمّاً ونوعاً) بحاجة إلى نتشيط ورفد الفلاح بمثل هكذا مشاريع وتحفّزه لعدم ترك أرضه وقتل نخيله طمعاً في استحصال مبلغ آني يدفع له مقابل أرضه وزرعه وهدم تراث آباءه وأجداده والموروث الوطني والّتي زحفت عليه الكتل الكونكريتيّة والإسمنتيّة والبناء العشوائي وما يسببه من إشكاليّات ومشاكل صحيّة وتربويّة وتعليميّة وخدميّة، وعدم توفّر الخدمات لهذه الأحياء السكنيّة العشوائيّة هذه وازدياد الكثافة السكانيّة فيها تساعد على انتشار الأوبئة وعدم استيعاب المدارس للتعليم الأمر الّذي سيضر بقطاع التعليم وزيادة الضغط عليه، وزيادة في الأميّة الّذي يثقل بدوره كاهل الدولة من ميزانيّة وفتح مجالات للعمل البديلة، ويعرقل تنفيذ المشاريع الاستراتيجيّة الخدميّة والصحيّة والاستثماريّة وعمليّة فتح الطرق السريعة.

المبحث الثالث: ماوصل إليه البحث من استنتاجات وتوصيات.

أوّلاً: الاستنتاجات:

قد خلص البحث إلى عدّة استنتاجات كان أهمّها:

1. عدم وجود الحس الوطني والولاء للأرض والزرع والنخل وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي في الوقت الحالي، أي ما بعد 2003م.
2. إهمال الحكومة الإتحاديّة لهذا القطاع المهم والحيوي الّذي تعتمد كثير من الدول عليه في بناء اقتصادها، وتتطوّر تبعاً لذلك باقي القطاعات الّتي تعتمد على الزراعة كالقطاع الصناعي والتجاري.
3. غياب وعي الفلاح العراقي وعدم فاعليّة الجمعيّات الفلاحيّة الّتي بات همّها التدخّل في السياسة والتناول والتداول وكثرة اللغط والكلام في الحوارات غير المجدية لمنفعة البلد.
4. قد ترك الفلاح الاهتمام بالزراعة لغياب الدعم الحكومي له وعدم توفير الغطاء الكافي لعمله وتوفير الأجواء المناسبة لزيادة انتاج زرعه ونخله.
5. دخول الأطماع الشخصيّة والفرديّة في كسب المال ليوفّر لنفسه ولعائلته فرصاً للعيش الكريم، بدلاً من استمراره في الفقر.
6. أنَّها من الأشجار المعمّرة والتي يستفاد من ظلها في زراعة الحمضيّات وهي من الأشجار المباركة التي ذكرت في الكتب المقدّسة وذات منافع كثيرة يقل نظيرها من باقي الأشجار.

ثانياً: التوصيات:

1. تقع على عاتق المشرّع المسؤوليّة الكبرى في إعادة تثبيت القوانين الّتي تعنى بالفلاح وايجاد الأساليب والوسائل المناسبة ليركّز في نفوسهم حب الوطن والزراعة، ليعاد تأهيل هذا القطاع الحيوي.
2. يجب أن يكون التركيز على العناية بالبساتين والنخيل بالخصوص كونها تمثّل الثروة الزراعيّة المستدامة والمناطق الريفيّة كونها تمثّل الرئة والمتنفّس الّذي يستنشق هوائه الزائرون خاصّة كونها تحمل الإسم المقدَّس لكربلاء، وإدخال الخطط الاستراتيجيّة الاقتصاديّة لستغلال ما فيها من موارد زراعيّة (من منتجات النخيل) في دعم أسس اقتصاديّات الدولة بشكل يليق بها؛ لأنَّها تمثّل أحد الدعامات الاقتصاديّة للبلد إضافة إلى وظيفتها الزراعيّة الوظيفة الروحيّة والعقائديّة فهي تزخر بهذه الخصوصيّة.
3. وضع سياسة تهدف إلى تطوير واقع النقل لتسهيل عمل وحركة المركبات الّتي تنقل البضائع الغذائيّة من المخازن إلى الأسواق مباشرة وبذلك يعكس إيجاباً على تحسين الخدمات المقدَّمة للوافدين للمدينة، وكذلك سهولة تنفيذ الخطط الاستراتيجيّة التنمويّة الحضريّة السياحيّة والريفيّة على حد سواء.
4. نوصي بأن يكون هناك توزيعاً عادلاً يليق بمقام هذه المحافظة بالتخصيصات الماليّة الّتي توفّر فرصاً للعمل وتنشيط المشاريع الزراعيّة الصغيرة والمتوسّطة بل حتّى المشاريع الكبيرة والضخمة ليتسنّى توزيع الخدمات بالشكل الّذي يضمن ويحدد من هجرة الفلاح إلى المدينة وتوفير الخدمات الأساسيّة له من (التعليم، الصحّة، خدمات النقل، الأمن، السكن اللائق، خدمات الماء الصالح للشرب والاستخدام المنزلي، خدمات الوقود والكهرباء...إلخ).
5. نوصي جميع الجهات المسؤولة عن الاقتصاد العراقي أن يفكّروا ويعملوا على حماية المنتج العراقي خاصّة أنَّ المنتج العراقي يتمتّع بخواص جيدة من الطعم والذوق وهو أي مادّة الدبس تعتمد عليه الكثير من الدول المصنّعة للمواد الغذائيّة الّتي تدخل كمادّة أوّليّة أساسيّة في الانتاج بديلة للسكّر.

6. تنشيط حركة السياحة الريفيّة لما تمتلك هذه المناطق من الهدوء والراحة ووجود الكثير من النشاطات المكمّلة لهذا النوع من السياحات كسياحة ركوب القوارب وسياحة ركوب الدراجات الهوائيّة والسياحة الثقافيّة والفلكلوريّة و غيرها من أنماط السياحة الداخليّة.

الهوامش:

1. محمد عاطف، التنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي، ط1، مطبعة كريدية، بيروت – لبنان، 1974، ص 9.
2. حسن شحاتة سعفان، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، ط1، جامعة الدول العربيّة، مطبعة التقدّم، الجزائر، 1973، ص 225.
3. فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة – دراسة انثروبولوجيّة، ، ط1، دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندريّة – مصر، 2011م، ص 16 - 6.
4. نشوى فؤاد، التنمية السياحيّة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية – مصر، 2008م، ص 48 -47.
5. نشوى فؤاد، نفس المصدر ، ص 50.
6. معجم المعاني الجامع – قاموس عربي عربي، (ب. ط.) ، (ب.م. ط.)،1999، ص435.
7. ميدلتون بول هارفي، التنمية وتطوير السياسة السياحيّة، ط1، دار الكتاب الحديث، مصر – القاهرة، 2011، ص16.
8. أحمد شاهين وآخرون، الاعلام والتنمية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، 2011، ص75.
9. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصاديّة، تعريب ومراجعة: د. محمود حسن حسني؛ و د. محمود حامد محمود، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربيّة السعوديّة، 2009، ص51 - 50.
10. دريد محمود السامرّائي، الاستثمار الأجنبي – المقوّمات والضمانات القانونيّة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت – لبنان، 2006، ص84.
11. مالكوم جلبز وآخرون، اقتصاديّات التنمية، تعريب: د. طه عبد المنصور؛ و د. عبد العظيم مصطفى، مراجعة: د. محمد ابراهيم منصور،ط1، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربيّة السعوديّة، 2009، ص 32 – 31.
12. محمّد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة – الاسكندريّة، 2009 – 2008، ص240.
13. مقابلة مع السيد نبيل عيسى المندلاوي، معاون مدير الزراعة في كربلاء المقدَّسة، بتاريخ 2015/7/28م.
14. د. رياض الجميلي، مدينة كربلاء – دراسة النشأة والتطوّر العمراني، ط1، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام، بيروت – لبنان، 2012، ص 38.
15. محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، مصدر سابق، ص242.
16. محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المصدر نفسه، ص243.
17. فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة – دراسة انثروبولوجيّة، مصدر سابق، ص52.
18. فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة – دراسة انثروبولوجيّة، المصدر نفسه، ص54.
19. مجلة العربي الكويتيّة، كمال الدين القاهري، النبات والحيوان، تصدر عن وزارة الاعلام ، العدد 286، 1981، ص79.
20. سورة الرحمن، الآية: 11.
21. المجلسي، بحار الأنوار، المجلد السادس، باب التمر، (ب. ط.)، (ب. س.ط.)،ص 142.
22. مجلّة الكوفة الزراعيّة، ملحق العدد (1)، المجلّد (4)، 2012، ص88.
23. www.startimes.com، تاريخ زيارة الموقع 25/ 12/ 2015.
24. محمد فريد عبد الله، السياحة عند العرب – تراث وحضارة، ج 2، مكتبة دار الهلال للطباعة والنشر، 2000، ص 350.

المصادر والمراجع:

أوّلاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العربية:

1. أحمد شاهين وآخرون، الاعلام والتنمية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، 2011.
2. حسن شحاتة سعفان، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، ط1، جامعة الدول العربيّة، مطبعة التقدّم، الجزائر، 1973.
3. دريد محمود السامرّائي، الاستثمار الأجنبي – المقوّمات والضمانات القانونيّة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت – لبنان، 2006.
4. رياض الجميلي، مدينة كربلاء – دراسة النشأة والتطوّر العمراني، ط1، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام، بيروت – لبنان، 2012.
5. فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة – دراسة انثروبولوجيّة، ، ط1، دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندريّة – مصر، 2011م.
6. المجلسي، بحار الأنوار، المجلد السادس، باب التمر، (ب. ط.)، (ب. س.ط.).
7. محمّد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة – الاسكندريّة، 2009 – 2008.
8. محمد عاطف، التنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي، ط1، مطبعة كريدية، بيروت – لبنان، 1974.
9. محمد فريد عبد الله، السياحة عند العرب – تراث وحضارة، ج 2، مكتبة دار الهلال للطباعة والنشر، 2000.
10. نشوى فؤاد، التنمية السياحيّة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية – مصر، 2008م.

ثانياً: الكتب الأجنبيّة والمترجمة:

11. مالكوم جلبز وآخرون، اقتصاديّات التنمية، تعريب: د. طه عبد المنصور؛ و د. عبد العظيم مصطفى، مراجعة: د. محمد ابراهيم منصور، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربيّة السعوديّة، 2009.
12. ميدلتون بول هارفي، التنمية وتطوير السياسة السياحيّة، ط1، دار الكتاب الحديث، مصر – القاهرة، 2011.
13. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصاديّة، تعريب ومراجعة: د. محمود حسن حسني؛ و د. محمود حامد محمود، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربيّة السعوديّة، 2009.
14. معجم المعاني الجامع – قاموس عربي عربي، (ب. ط.) ، (ب.م. ط.)،1999.

ثالثاً: المجلات والمقابلات الشخصيّة والمواقع الإلكترونيّة:

15. مجلة العربي الكويتيّة، كمال الدين القاهري، النبات والحيوان، تصدر عن وزارة الاعلام ، العدد 286، 1981.
16. مجلّة الكوفة الزراعيّة، ملحق العدد (1)، المجلّد (4)، 2012.
17. مقابلة مع السيد نبيل عيسى المندلاوي، معاون مدير الزراعة في كربلاء المقدَّسة، بتاريخ 2015/7/28م.
18. www.startimes.com، تاريخ زيارة الموقع 25/ 12/ 2015.

الملاحق:

الملحق الأوّل: مخطط لدراسة الجدوى الاقتصاديّة:

جدول (2):

ت	المادّة:	التفاصيل:
.1	منتج التمور.	الدبس، الخل، الخمر، المشروبات (عصير التمر)، العلف للحيوانات.....إلخ.
.2	التسويق:	• معامل مشروبات غازيّة. • معامل المخلل (الطرشي). • معامل الصاص. • الاستخدام المباشرللتمور (البيت، المطاعم). • معامل الحلويّات. • معامل العصائر. • المطاعم (ضمن تجهيز الوجبات الغذائيّة – مع السمك المسكوف، مع الدولمة، مع الدجاج ....إلخ). • التصدير المباشر كمواد أوّليّة يدخل في جميع ما ذكرناه أعلاه.
.3	تشغيل الأيدي العاملة:	من 5 إلى 20عامل.
.4	المساحة المطلوبة ابتدائاً:	الحد الأدنى 500 متر.
.5	رأس المال: - أجهزة ثابته: - أجهزة متغيرة: - تكلفة تقديريّة:	 50 مليون دينار. 10 مليون دينار. الحد الأعلى 500 دينار.
.6	أسعار البيع في الأسواق: - الأسواق المحليّة: - الأسواق الخارجيّة:	 1200 – 800 دينار. 2500 – 2000 دينار. تضاف لها أيضاً تكلفة التصدير للمنتج.

المصدر: الباحث.

جدول (3): يبيّن فيه المراحل لإنتاج الدبس:

ت	المراحل:	التفاصيل:
.1	المرحلة الأولى: مرحلة التنظيف والتعقيم (بالماء والبخار).	يتم في هذه المرحلة التنظيف والتعقيم عن طريق الماء والبخار ولكل (100) كيلوغرام من التمور (100) لتر من الماء، وتستخرج هذه الكميّة من الماء عند الإنتهاء من هذه العمليّة (التنشيف التام والكامل).
.2	المرحلة الثانية: مرحلة الفرز (عزل النواة عن التمر).	يمكن أن نقدّر لكل (100) كيلو، نسبة (10)% من النوى وتعزل عن طريق أجهزة مختصّة ، وتتحوّل إلى علف حيواني يمكن الإستفادة منه في ما بعد.
.1	المرحلة الثالثة:(الكبس والخلط والضغط الأوّلي).	يضاف لكل (90) كيلو غرام من التمر الصافي بدون نواة (180) لتر من الماء ويخلط وتبدأ عمليّة الكبس والضغط ألأوّلي.
.2	المرحلة الرابعة: (الكبس والضغط الثاني).	وتتم في هذه العمليّة الضغط والكبس للتمور حيث لكل (55) كيلو غرام من المخلوط والّتي تحوّلت من المرحلة السابقة وهي الجزء المتبقّي من (215) لتر تقديريّة تتحوّل إلى المرحلة التالية.
.3	المرحلة الخامسة: (التصفية).	ويتم في هذه المرحلة تصفية (215) لتر من الكبس الأولي و(125) لتر من الكبس الثاني تقريباً، وتضاف (110) لتر من الماء لتبدأ عملية الخلط والكبس النهائي، وتضاف أيضاً بعض المواد الكيميائيّة بمقدار (2) كيلوغرام تقريباً لغرض التخلّص من الترسّبات وجعل المنتج أكثر نقاوةً وصفاءاً، أمّا الترسّبات المستخرجة من هذه المرحلة فتكون بمقدار (4) كيلوغرام تقريباً.
.4	المرحلة السادسة: النهائيّة (المنتوج الصافي للاستهلاك والتصدير).	نستخلص من هذه العمليّة (388) لتر من مادّة الدبس الخالص يكون جاهزا للاستهلاك المحلّي والعالمي.

المصدر: الباحث.

الملحق الثاني:

مخطط (1): مخطط يوضّح فيه استعمالات الدبس في الصناعات الأخرى:

المادّة المنتجة:	الاستخدامات:
(الدبس).	- يستخدم في إنتاج المشروبات الغازيّة.
(الخل + الدبس).	- يستخدم في إنتاج الطرشي المدبّس.
	- يستخدم في إنتاج الصاص.
	- يستخدم في إنتاج الطرشي الحامض حلو.
	- يستخدم في إنتاج السكّر.
	- يستخدم في إنتاج بعض المعجّنات.
	- يستخدم في إنتاج بعض العصائر.
	- يستخدم في إنتاج بعض الحلويّات.
	يستخدم بشكل مباشر عن طريق تناوله كطعام.

المصدر: الباحث، وبالاستعانة مع بعض المختصين في وضع دراسات للجدوى الاقتصاديّة.

مخطط (2): يبيّن فيه استخدام الأجهزة المستخدمة في انتاج الدبس مع الأسعار التخمينية:

ت	المادّة: الجهاز أو الماكنة:	السعر التخميني :
1-	جهاز الغسل والتعقيم والبخار.	12000000 مليون دينار.
2-	جهاز الفرز وعزل النواة.	8000000 مليون دينار.
3-	جهاز الضغط والكبس.	5500000 مليون دينار.
4-	جهاز تصفية الدبس.	4000000 مليون دينار.
5-	طاحونة للعلف الحيواني.	3500000 مليون دينار.

المصدر : الباحث.